

دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي والإداري

بحث استطلاعي لآراء المدققين في الجامعة التقنية الوسطى

م.م. زهراء ناجي عبيد

الجامعة التقنية الوسطى

المعهد الإداري التقني

zahraa@mtu.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.3.4>

تأريخ النشر ٢٠٢٢/٩/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٦/١٣

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٥/١١

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري مع استعراض لمكونات النظام الرقابي الفعال، والتعرف على الأنشطة الرقابية التي تحد من وقوع الفساد ومسؤولية الرقابة الداخلية في اكتشاف الفساد، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في إجراء البحث من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، إذ أعدت استبانة خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على عينة البحث البالغ عددها (50) مدققاً في الجامعة التقنية الوسطى واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها كلما كان الجهاز الرقابي الموجود في المؤسسة فعال أدى ذلك إلى الحد من الفساد، وإن وجود رقابة فعالة تمتلك الخبرة يساعد في اكتشاف حالات الاحتيال، وبالتالي يؤدي إلى الحد من الفساد في المؤسسات الحكومية، وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة الاهتمام بالرقابة المالية بعدّها أحد أهم عناصر النظام الرقابي الفعال، تبني التدريب المستمر للعاملين في الجهاز الرقابي لمواكبة آليات التدقيق الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الجهاز الرقابي، الفساد الإداري والمالي، الأنشطة الرقابية.



مجلة اقتصاديات
الأعمال للبحوث التطبيقية

مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٣) العدد (٣) ٢٠٢٢

الصفحات: ٨٦-٦٩

The role of the censorship device in reinforcement the capabilities of the institution to reduce financial and administrative corruption

An exploratory research for the opinions of auditors at the Central Technical University

Abstract

The aim of the research is to identify the role of the supervisory body in enhancing the institution's capabilities to reduce financial and administrative corruption with a review of the components of the effective supervisory system, and to identify the supervisory activities that limit the occurrence of corruption and the responsibility of internal control in discovering corruption. The researcher used the descriptive approach in conducting the research through Collecting data from its primary and secondary sources, where a questionnaire was prepared specifically for this purpose, and distributed to the research sample of (50) auditors in Iraqi government departments represented in (the Federal Financial Supervision Bureau, the officials of the Monitoring and Auditing Department in the formations of the presidency of the Central Technical University, the workers In the Department of Monitoring and Auditing in a group of Iraqi universities) and the use of the Statistical Analysis Program (SPSS) in analyzing data, and testing hypotheses. Effective and possessing expertise helps in detecting fraud cases, and thus leads to the reduction of corruption in government institutions. The research concluded with a set of recommendations that were among the most important: the need to pay attention to financial control as one of the most important elements of an effective supervisory system, adopting continuous training for employees of the supervisory body to keep pace with modern audit mechanisms.

Key words: oversight body, administrative and financial corruption, supervisory activities.

المقدمة:

تتولى مؤسسات الدولة مسؤولية إداري مليارات من الأموال العامة سنوياً مما يخصص لها في الموازنة العامة، وبالتالي يقع على عاتقها مسؤولية وطنية تتمثل في حماية هذه الأموال المخصصة لها واستخدامها بطريقة فعالة وكفاءة ويعد الفساد المالي والإداري بكل شكل من أشكاله من المشاكل الرئيسية التي تؤثر سلباً على أنشطة الجهات الحكومية، وبالتالي يكبدها تكاليف باهضة تتمثل بحالات الهدر للمال العام، الأمر الذي يتطلب بالضرورة وجود نظام من الإجراءات المتناسقة التي ينبغي على الجهات الحكومية تطبيقها من أجل الحد من وقوع في الفساد المالي والإداري بكل شكل من أشكاله التي تنطوي على إساءة استخدام السلطة للحصول على منفعة شخصية ويعد جزءاً من الاحتيال للحصول على الهدايا أو أية منافع أخرى، فضلاً عن ذلك يعد سوء التصرف مفهوماً عاماً يشير بشكل عام إلى مخالفة القوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية المعمول بها في الجهات الحكومية، ويقع على عاتق الجهاز الرقابي مهمة تدقيق تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة لتحقيق أهداف المؤسسة نتيجة ارتباطها المباشر والمساند للإداري العليا، إذ يتصف عمل الرقابة الداخلية بالشمولية من كافة الجوانب الإدارية والمالية والفنية، وذلك من أجل التحقق من الالتزام بالتعليمات واللوائح والقوانين المتبعة في ضمن إطار السلطة العراقية، ولضمان الاستفادة القصوى من الوقت والمال. لذلك يأتي دور الجهاز الرقابي لمساعدة الجهات التنفيذية في وضع إجراءات من شأنها منع وتحديد عمليات الفساد المالي والإداري.

المبحث الأول: منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الرئيس: كيف بإمكان الجهاز الرقابي من تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي والإداري حسب آراء الأفراد في المؤسسة المبحوثة؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث عن طريق تعزيز قدرات المؤسسة المبحوثة للحد من حالات الفساد المالي والإداري ورصدها والتعامل معها في حال وقوعها، بهدف ترسيخ السلوك المؤسسي القويم وإتاحة التوجيهات وتحديد المسؤوليات ووضع الضوابط أو إجراء التحقيقات عند اللزوم لتكون جزءاً مهماً من إجراءات المؤسسات العراقية في مكافحة الفساد بكل شكل من أشكاله.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر الأفراد المبحوثين.

رابعاً: فرضية البحث:

١. لا يوجد دلالة معنوية حول مدى مساهمة الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي والإداري في الدوائر الحكومية في العراق من وجهة نظر العاملين في التدقيق الداخلي.

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات أثر الجهاز الرقابي في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية في العراق من وجهة نظر المبحوثين يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات أثر الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري في الدوائر الحكومية في العراق من وجهة نظر المبحوثين يعزى لمتغير سنوات الخبرة.

خامساً: حدود المكانية للبحث:

١. الحدود المكانية: أجري البحث في الجامعة التقنية الوسطى ضمن حدود محافظة بغداد.

٢. الحدود الزمانية: أجري البحث للفترة (٢٠٢٢/٢/١) ولغاية (٢٠٢٢/٤/٣٠).

سادساً: مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث بـ (الجامعة التقنية الوسطى)، وتم اختيار عينة قصدية من المدققين العاملين في تشكيلات الجامعة والبالغ عددهم (50) مدققاً.

المبحث الثاني: الإطار النظري:

١. نظام الرقابة والتدقيق:

يُعد نظام الرقابة والتدقيق الداخلي من أهم مكونات النظام الإداري والمالي لمؤسسات الدولة كافة، فهو يؤمن حماية الموارد المختلفة من الهدر والضياع وسوء الاستخدام، وكذلك يوفر بيانات مالية دقيقة ويؤدي إلى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بسياسة الشركة (الطائي، محمد، ٢٠١٧: ١٣٧)، كما هو مجموعة الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة من قبل المؤسسة التي تهدف إلى التأكد من صحة مختلف العمليات المالية والإدارية والتأكد من دقة البيانات المالية ومدى الاعتماد عليها وحماية الأصول والموجودات وزيادة الكفاءة الإنتاجية والالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات المقررة (عزت، سالم، ٢٠٢٠: ٤٥)، ولتعزيز نظام التدقيق الرقابي يمكن التعرف على المفاهيم الآتية:

أ. تعريف الجهاز الرقابي:

الجهاز الرقابي هو النظام المطبق من قبل الدوائر الحكومية لتعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري، وأن المؤسسة تتقدم نحو تحقيق الربحية والأهداف التشغيلية بطريقة ناجحة والسبب الرئيس في تطبيق إجراءات الجهاز الرقابي هو ضمان التخفيف من المخاطر التي تواجهها المؤسسات وحتى عندما يكون هناك نظام فعال للجهاز الرقابي، كما أنها عملية متكاملة تقوم بها إداري وموظفي الدائرة الحكومية أثناء سعيهم لأداء مهامهم، ويتم تصميمها بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن الأهداف العامة للدائرة الحكومية يتم تحقيقها (البيدي وبرزان، ٢٠٢٠: ١١٠).

ب. أهداف الجهاز الرقابي:

- حماية أصول المؤسسة ومعلوماتها من الاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام مع الحفاظ على حقوق الغير وحقوق الجهة محل الرقابة.
- التأكد وضمان دقة ونوعية السجلات المحاسبية والبيانات المالية وإعداد المعلومات الموثقة مالياً وإدارياً حتى يتم الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.

- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية بالاقتصاد والكفاءة والفعالية لأهداف المؤسسة، وذلك يساعد بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع الأداء (الغريبان، صامد، ٢٠١٩: ١٨٧).

ت. مكونات الجهاز الرقابي:

تكمن أهمية الجهاز الرقابي في المقام الأول إلى منع الفساد ومكافحته بكافة صوره واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية منه، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة، وحفاظاً على المال العام وغيره من الأموال المملوكة للدولة، ويتكون الجهاز الرقابي من خمسة مكونات متداخلة بين بعضهم البعض وهي البيئة الرقابية وبتقييم المخاطر والأنشطة الرقابية والمعلومات والاتصال والمراقبة (Achim, Chis, 2014: 89).

٢. نظام الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والإجراءات الهادفة إلى حماية الأصول والموجودات التي تخص الجهة من الاختلاس- والضياع - والتلاعب وسوء الاستعمال، ويعتمد هذا النظام على تقسيم العمل مع الرقابة الذاتية، ويقصد به أنه النظام الموضوع مع كل ما يرتبط به من وسائل وإجراءات ومقاييس وخطوات تهدف إلى ضبط العمليات ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة (الطائي، ٢٠١٥: ٤٥).

- متطلبات وجود وحدة فاعلة للضبط الداخلي:

تتعدد متطلبات الضبط الداخلي لكي يقوم الجهاز الرقابي بتعزيز دوره الايجابي تجاه الرقابة الإدارية والمالية داخل الدولة، ومنها: ارتباط وحدة الرقابة الداخلية بالمستويات العليا- تناسب حجم ومستوى وحدة الرقابة مع حجم الجهة الخاضعة- وجود خطة سنوية وخطة استراتيجية للوحدة- إصدار التقارير الدورية للمستويات العليا- التزام المؤسسة بتقارير وحدة الرقابة الداخلية- تأهيل وحدة الرقابة الداخلية- عدم قيام موظف الوحدة بحمل مسؤولية أعمال أو المشاركة بأعمال خارج نطاق عملهم بالوحدة- وجود الوصف الوظيفي واللوائح والتعليمات التي تسيير عمل الوحدة - عدم وجود معوقات ومشاكل تحول دون قيامهم بالمهام الموكلة- قيام الوحدة بحماية أصول المؤسسة وموجوداتها من الاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام- قيام الوحدة بفحص وتدقيق البيانات المحاسبية والإدارية حتى يتم الاعتماد عليها (الحسيني، ٢٠١٨: ٥٨).

٣. قواعد ودعائم نظام الرقابة الداخلية:

إن قيام نظام جهاز رقابي سليم يجب أن يعتمد ويقوم على الدعائم الأساسية الآتية: (العبيدي وبرزان، ٢٠٢٠: ١١٦)

- أ. وجود هيكل تنظيمي: يراعى فيه التسلسل وتحدد السلطات والمسؤوليات ببساطة ووضوح يركز على أن لا ينفرد قسم واحد أو موظف واحد بتنفيذ عملية بأكملها.
- ب. حسن اختيار الموظفين المهنيين بالقدرات المناسبة: من حيث التدريب والكفاءة والخبرة ويعد العنصر البشري المتدرب من العناصر الهامة بالجهاز الرقابي.
- ت. التخطيط المناسب (خطة العمل المناسب للمراقب): إن وجود الخطة التنظيمية الإدارية الدقيقة والتخطيط الجيد والمناسب لعملية الرقابة تؤدي إلى التقييم الفاعل - من خلال وجود أهداف واضحة قابلة للقياس ووجود تقارير أداء ضمن جدول زمني محدد.
- ث. وجود نظام محاسبي: يعتمد على مجموعة متكاملة من المستندات والسجلات تحكمها مجموعة من الإجراءات تحدد بوضوح الدورة المستندية.

ج. المعرفة الكافية ببيئة وثقافة الجهة الخاضعة للرقابة: يتطلب معرفة طبيعة وظروف عمل الجهة والمعوقات من خلال الهيكل التنظيمي والإشراف الكافي والكادر المؤهل.

٤. مسؤوليات منع الاحتيال والفساد:

تعد أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات عنصراً هاماً في ضبط ومنع الفساد والاحتيال وتفايداً، لذلك يجب على المدراء الماليين- المدققين ومحققي الاحتيال فهم المبادئ والتقنيات لإجراء التحقيق في الاحتيال المالي والمهني ضمن البنوك ووضع أنظمة الرقابة الداخلية التي تلعب الدور الأساسي في الحماية من الاحتيال - والغش - والتزوير - المتعلق بالقروض ومختلف أنواع التوظيفات والاستثمارات والمنتجات المالية، وعلى العموم كافة أنواع الجرائم المالية (حمزة، ٢٠٢٠: ٤٥).

أ. تعريف الفساد والاحتيال:

يستخدم مصطلح الاحتيال بشكل شائع لوصف مجموعة واسعة من السلوكيات السيئة بما في ذلك السرقة والفساد والاختلاس والرشوة والتزوير والتحرير والتواطؤ وغسيل الأموال وإخفاء الحقائق المادية. غالباً ما ينطوي على استخدام الخداع لتحقيق مكاسب شخصية أو لشخص متصل أو طرف ثالث أو خسارة لشخص آخر (العبيدي وبرزان، ٢٠٢٠: ١٢٨).

على الرغم من عدم مسؤولية الجهاز الرقابي عن منع حدوث الاحتيال أو الفساد، فقد يكون للتدقيق الداخلي تأثير مهم في الحد من حدوث الاحتيال - الفساد، وبإمكان المدققين المساهمة بفعالية في منع حدوث الاحتيال والفساد عن طريق إجراء تقييم المخاطر وعوامل التعرض للاحتيال، والتخطيط للتدقيق والأخذ بعين الاعتبار العوامل المحتملة التي من الممكن أن تشكل فرصة لارتكاب الاحتيال (الكروي، ٢٠١٥: ٩٠).

ب. أنواع الفساد الذي يمكن ان يواجهه الدوائر الحكومية:

من أنواع الفساد الذي يمكن أن تواجهه الدوائر الحكومية تضارب المصالح المحسوبة والواسطة الرشوة الاختلاس استثمار الوظيفة التزوير غسيل الأموال الناتجة عن الفساد المساس بالمال العام - الكسب غير المشروع (حمزة، ٢٠٢٠: ٨٩).

ت. طرق منع الاحتيال والفساد:

تعد حماية أصول المؤسسة أحد المهام الرئيسية - للإداري عن طريق إداري ومراقبة وإعداد التقارير واتخاذ الإجراءات بشأن إداري مخاطر الاحتيال، وتطوير نظام رقابة داخلي فعال لضمان الامتثال مع القوانين واللوائح، كما أن مسؤولية خلق بيئة تمنع ضياع أصول المؤسسة من خلال الاحتيال والفساد تقع على عاتق الإدارة، فضلاً عن- اتخاذ خطوات تمهيدية بما في ذلك الإجراءات التأديبية - القانونية، وكذلك بتغيير السياسات والإجراءات لضمان عدم حدوث مثل هذه الحالات، إن تحمل الإداري لمسؤولية منع واكتشاف حالات الاحتيال والممارسات غير القانونية - لا يعفي المدقق من مسؤوليته بتقديم تأكيدات معقولة حول صحة الإجراءات (خضير، ٢٠٢٠: ٤٥).

المبحث الثالث: الجانب العملي:

تضمن الجزء الأول من استمارة الاستبانة مجموعة من البيانات المتعلقة بخصائص الأفراد المستجوبين على أسئلة الاستبانة بهدف التأكد من إمكانية الاعتماد على إجاباتهم، وتعزيز الثقة بالنتائج التي يتم التوصل إليها، التي تم تفرغها بالجدول أدناه:

أولاً: تحليل عناصر عينة البحث:

تكونت عينة البحث الحالية (50) مدققاً من العاملين في الجامعة المبحوثة، وتم اختيارهم بالطريقة القصدية العشوائية والجدول (1، 2، 3) تبين توزيع عينة البحث حسب متغيراتها.

الجدول (1) توزيع عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	%
دبلوم فأقل	-	-
بكالوريوس	35	70.0
ماجستير	15	30.0
المجموع	50	100.0

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.

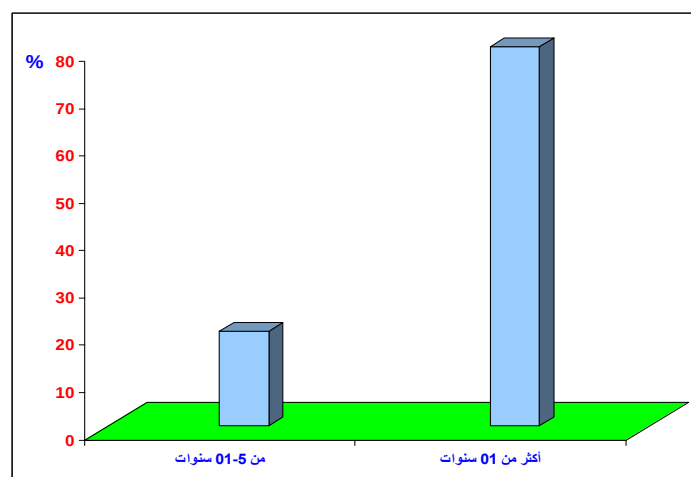
يتضح من دراسة بيانات الجدول (1) إن عدد أفراد العينة المختارة بلغت (50) مدقق يعمل منهم نسبة (70.0%) من أفراد العينة من حملة شهادة البكالوريوس، (30.0%) من حملة شهادة الماجستير.

الجدول (2) توزيع عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	%
من 1-5 سنوات	-	-
من 5-10 سنوات	10	20.0
أكثر من 10 سنوات	40	80.0
المجموع	50	100.0

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.

يتضح من دراسة بيانات الجدول (1) والشكل (1) أن تنوعت المؤهلات الدراسية للعينة العشوائية المختارة قيد البحث التي بلغت (50) فرد منهم نسبة (20.0%) من أفراد العينة من ذوي الخبرة من (5-10) سنوات ، (80.0%) من ذوي الخبرة أكثر من (10) سنوات.



الشكل (1) توزيع عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (2).

الجدول (3) توزيع عينة البحث حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	%
رئيس قسم أو مسؤول شعبة	30	60.0
مدقق	15	30.0
مدير	5	10.0
المجموع	50	100.0

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.

يتضح من دراسة بيانات الجدول (3) والشكل (3) أن نسبة (60.0%) من أفراد العينة من فئة رئيس قسم أو مسؤول شعبة، ونسبة (30.0%) من أفراد العينة من فئة مدقق، ونسبة (10.0%) من أفراد العينة من فئة مدير.

يتبين من دراسة بيانات الجدول (٤) أن درجة دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري في العراق تبعاً لمجال البيئة الرقابية مرتفعة وبنسبة (62.10%) وحصلت الفقرة (لدى الدائرة الحكومية دليل لقواعد السلوك الأخلاقي) على تقدير مرتفع جداً وبنسبة (61.20%)، في حين الفقرات (تؤكد سياسات الدائرة الحكومية على أهمية النزاهة والسلوك الأخلاقي، يحاول رئيس الدائرة الحكومية والإداري العليا إزالة أو تقليل المحفزات التي قد تقود الموظفين إلى أعمال غير شرعية أو غير قانونية أو غير أخلاقية يمتلك موظفو المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات المهارات التقنية اللازمة للتعامل مع التطورات والمتطلبات المحاسبية أو القانونية أو المعلوماتية، تتعاون الإداري مع المدققين أثناء قيامهم بمهام التدقيق يوجد سوابق ومخالفات قانونية على الدائرة الحكومية) حصلت على تقدير مرتفع أما بقية الفقرات فقد حصلت على تقدير متوسط.

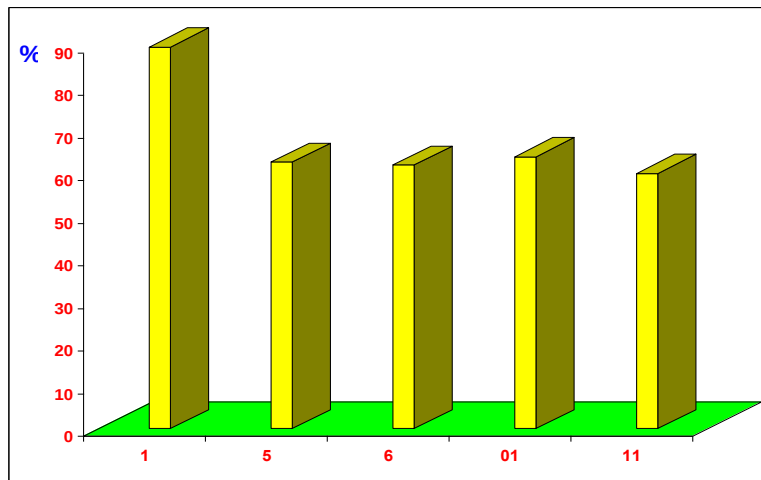
الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الاستبانة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(%)	التقدير
١	لدى الدائرة الحكومية دليل لقواعد السلوك الأخلاقي.	4.44	0.55	81.56	مرتفعة جداً
٢	يتخذ رئيس الدائرة الحكومية والإداري العليا إجراءات مناسبة في حال وجود انحرافات عن السياسات أو عن دليل قواعد السلوك المعمول بهما.	2.80	0.89	55.54	متوسطة
٣	يمتلك موظفو الدائرة الحكومية المؤهلات المناسبة والتدريب اللازم للتعامل مع طبيعة وصعوبات أعمال الدائرة الحكومية.	2.90	1.10	51.50	متوسطة
٤	الإداري ملتزمة بتوفير عدد كاف من الموظفين لمتابعة النمو أو تعقيدات العمل بالإضافة إلى متابعة احتياجات الأطراف الأخرى.	2.78	1.22	56.13	متوسطة
٥	يحاول رئيس الدائرة الحكومية والإداري العليا إزالة أو تقليل المحفزات التي قد تقود الموظفين إلى أعمال غير شرعية أو غير قانونية أو غير أخلاقية.	3.01	0.85	61.20	مرتفعة
٦	يمتلك موظفو المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات المهارات التقنية اللازمة للتعامل مع التطورات والمتطلبات المحاسبية أو القانونية أو المعلوماتية.	3.00	0.68	59.52	مرتفعة
٧	يظهر رئيس الدائرة الحكومية والإداري العليا اهتماماً مناسباً بالرقابة الداخلية بما في ذلك الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.	2.25	1.21	52.55	متوسطة
٨	يسيطر فرد أو مجموعة أفراد على الإداري دون وجود إشراف فعال من قبل رئيس الدائرة الحكومية.	2.33	0.58	52.35	متوسطة
٩	تقوم الإداري باستشارة التدقيق الداخلي حول الأمور المهمة التي تتعلق بالرقابة الداخلية والمسائل المحاسبية.	2.25	1.12	51.20	متوسطة
١٠	تتعاون الإداري مع المدققين أثناء قيامهم بمهام التدقيق.	3.18	1.10	62.50	مرتفعة
١١	يوجد سوابق ومخالفات قانونية على الدائرة الحكومية.	3.11	0.78	60.10	مرتفعة
١٢	هناك دعاوى مرفوعة ضدها أو ضد إدارتها بخصوص احتيال.	2.75	0.45	55.20	متوسطة
	المعدل للبيئة الرقابية	3.10	0.45	62.10	مرتفعة

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.

ويتضح مما سبق: يوجد تدقيق في البيئة الرقابية ولكن بنسبة (51.20%) وهذا لا يعد كافياً إذ أنه يحتاج إلى تحسين بشكل أفضل مما هو موجود والنقاط التي تحتاج إلى تدعيم هي الآتي:

- يتخذ رئيس الدائرة الحكومية والإداري العليا إجراءات مناسبة في حال وجود انحرافات عن السياسات أو عن دليل قواعد السلوك المعمول بهما ونسبتها (55.54%) وفي هذا الصدد يجب العمل على العمل على دليل قواعد السلوك المعمول بها.
- يمتلك موظفو الدائرة الحكومية المؤهلات المناسبة والتدريب اللازم للتعامل مع طبيعة وصعوبات أعمال الدائرة الحكومية ونسبتها (51.50%) وفي هذا الصدد يجب العمل على تطوير وتدريب موظفو الدوائر الحكومية.
- الإداري ملتزمة بتوفير عدد كاف من الموظفين لمتابعة النمو أو تعقيدات العمل، فضلاً عن متابعة احتياجات الأطراف الأخرى ونسبتها (56.13%) وهذا يؤشر إلى توفير العدد الكافي من الموظفين أو تطوير أدائهم بواسطة التدريب.



الشكل (2) أعلى الفقرات التي حصلت على تقدير مرتفع

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (4).

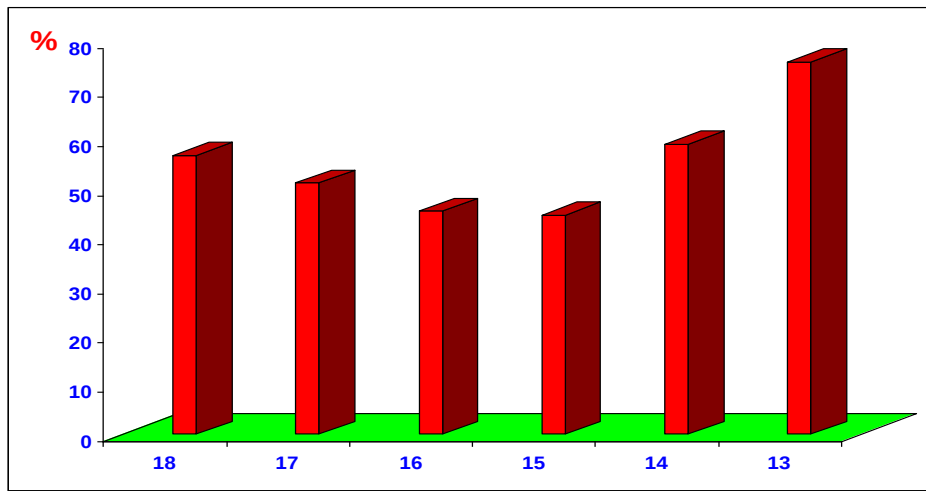
ثالثاً: تحليل سياسات وممارسات الموارد البشرية في الدائرة الحكومية:

يتبين من دراسة بيانات الجدول (5) والشكل (3) إن درجة دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري في العراق تبعاً لمجال سياسات وممارسات الموارد البشرية في الدائرة الحكومية متوسطة وبنسبة (75.78%) وحصلت الفقرات (لدى الدائرة الحكومية معايير وإجراءات للتوظيف والتدريب والتحفيز والتقييم والترفيه والتعويض والنقل أو الفصل، لدى الدائرة الحكومية وصف وظيفي موثق، أو دليل عمل كمرجع للموظفين لإعلامهم بواجباتهم، يخضع الموظفون الذين يمكنهم الوصول إلى النقد والأصول القيمة لنظام كفالات) على تقدير مرتفع أما بقية الفقرات، فقد حصلت على تقدير متوسط والشكل البياني التالي يوضح أعلى الفقرات التي حصلت على تقدير مرتفع.

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الاستبانة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(%)	التقدير
١٣	لدى الدائرة الحكومية معايير وإجراءات للتوظيف والتدريب والتحفيز والتقييم والترفيه والتعويض والنقل أو الفصل.	3.44	0.88	75.78	مرتفعة
١٤	يخضع الموظفون الذين يمكنهم الوصول إلى النقد والأصول القيمة لنظام كفاءات.	3.10	1.45	59.00	مرتفعة
١٥	لدى الإداري سياسة إجبارية للموظفين الذين يقومون بوظائف رقابية أساسية.	2.44	1.44	44.54	متوسطة
١٦	يوجد رضى وظيفي للموظفين الذين لهم صلاحية الوصول للأصول القيمة المعرضة للتلاعب.	2.41	1.12	45.44	متوسطة
١٧	يوجد تغيير غير عادي في سلوك أو نمط حياة الموظفين الذي يملكون صلاحية الوصول للأصول المعرضة للتلاعب.	2.52	0.89	51.10	متوسطة
١٨	يوجد ضغوطات مالية شخصية واضحة تؤثر على الموظفين الذي يملكون صلاحية الوصول للأصول المعرضة للتلاعب.	2.65	0.55	56.75	متوسطة
	سياسات وممارسات الموارد البشرية في الدائرة الحكومية	2.50	0.74	58.89	متوسطة

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.



الشكل (3) أعلى الفقرات التي حصلت على تقدير مرتفع

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (5).

ويتضح مما سبق: إن سياسات وممارسات الموارد البشرية في الدائرة الحكومية بنسبة (58.89%) وهذه لا تعد نسبة جيدة بشكل عام وتحتاج إلى تحسين وتطوير وإعادة تنظيم للسياسات والموارد البشرية، لما لها من أهمية في تفعيل منظومة الرقابة ومحاربة الفساد والنقاط التي تحتاج إلى تدعيم هي الآتي:

- يخضع موظفو العقود لسياسات وإجراءات محددة لضبط أنشطتهم وحماية معلومات وبيانات الدائرة الحكومية ونسبتها (59.00%)، وهذا يحدث في كثير من الأحيان بسبب بعض الوظائف كعامل نظافة أو بعض الوظائف الأخرى ولكن يجب تأسيس نظام وسياسات خاص بموظفي العقود.

- يوجد رضا وظيفي للموظفين الذين لهم صلاحية الوصول للأصول القيمة المعرضة للتلاعب ونسبتها (51.10%) وهذا يؤشر إلى نسبة (59.00%) ليس لديهم شعور بالرضا الوظيفي، وهذا بحاجة إلى مراجعة لتحسينه أكثر.

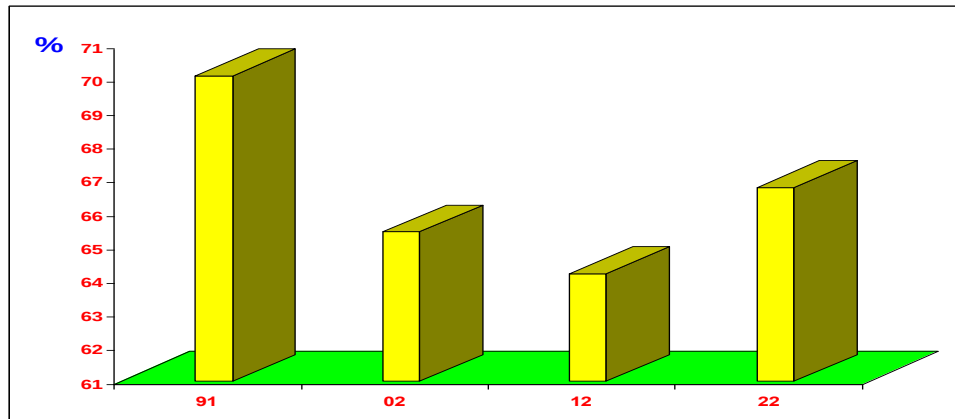
رابعاً: تقييم المخاطر في الدائرة الحكومية:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للفقرات الاستبائية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(%)	التقدير
١٩	هناك عملية تقييم المخاطر بحيث تشمل تحديد أهم المخاطر وتقييم احتمالية حدوثها وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها.	3.55	1.22	70.10	مرتفعة
٢٠	هل تتضمن عملية تقييم المخاطر تقييم مخاطر الاحتيال التي قد تتعرض لها الدائرة الحكومية؟	3.12	0.89	65.45	مرتفعة
٢١	هناك آليات مفعلة لتقدير وتحديد التغييرات التي قد يكون لها أثر سلبي ومرتفع على الدائرة الحكومية وتوضيح كيفية التعامل معها.	3.14	0.88	64.21	مرتفعة
٢٢	تساعد قنوات الاتصال الموجودة على إعلام الدوائر المعنية بالتغييرات الحاصلة على أنشطة الدائرة الحكومية، والتي قد تؤثر على طريقة معالجة المعاملات.	3.20	0.77	66.78	مرتفعة
	تقييم المخاطر في الدائرة الحكومية	3.10	0.65	66.75	مرتفعة

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.

يتبين من دراسة بيانات الجدول (6) والشكل (4) أن درجة دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري في العراق تبعاً لمجال تقييم المخاطر في الدائرة الحكومية مرتفعة وبنسبة (66.75%) وحصلت الفقرات (تجري مقارنات بين إجراءات الرقابة المطبقة في دائرتك الحكومية مع إجراءات الرقابة المناظرة في الدوائر الحكومية المماثلة) على تقدير متوسط أما بقية الفقرات فقد حصلت على تقدير مرتفع.



الشكل (4) أعلى الفقرات التي حصلت على تقدير مرتفع

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (6).

ويتضح مما سبق: إن تقييم المخاطر في الدائرة الحكومية بنسبة (66.75%) وهذه تعد نسبة جيدة بشكل عام وتحتاج إلى تحسين وتطوير في إداري المخاطر لدى المدراء والعاملين في الرقابة فتطوير قنوات الاتصال بين موظفي الرقابة يساهم في تقليل المخاطر.

خامساً: الأنشطة الرقابية في الدوائر الحكومية:

يتبين من دراسة بيانات الجدول (7) والشكل (5) أن درجة دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري في العراق تبعاً لمجال الأنشطة الرقابية في دائرتك الحكومية مرتفعة وبنسبة (63.45%) وحصلت الفقرات (لدى الدائرة الحكومية فصل كاف في

المهام (على سبيل المثال، فصل مناسب بين صلاحية الاحتفاظ بالأصول وصلاحية اعتماد المعاملات اليومية وصلاحية تسجيل المعاملات وصلاحية الدخول للملفات الأساسية)، لدى الدوائر عدد كاف من الموظفين ذوي الخبرات (أي أن هناك ما يدل على أن الإداري تحافظ على مستويات توظيف مناسبة انطلاقاً من مسؤوليات العمل)، هناك نسبة استقالة معقولة في قسم المحاسبة وقسم تكنولوجيا المعلومات، (تستجيب الإداري بشكل مناسب وسريع للتوصيات حول الرقابة الداخلية والصادرة من دائرة التدقيق الداخلي، أو ديوان الرقابة الإدارية والمالية أو أية جهات رقابية أخرى) على تقدير متوسط أما بقية الفقرات فقد حصلت على تقدير مرتفع، أما المجال العام للتأكد من وجود نظام رقابي فعال يحد من الفساد فقد حصل على تقدير مرتفع وبنسبة (60.10%).

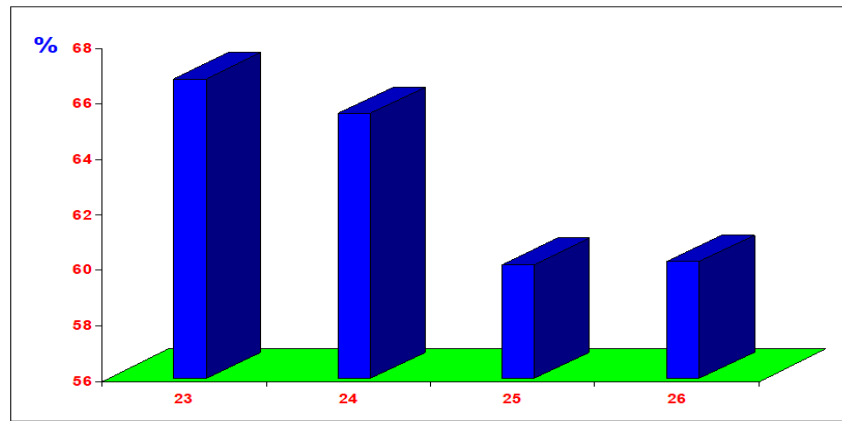
الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الاستبانة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(%)	التقدير
٢٣	المستخدمون بشكل عام راضون عن أنظمة تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك توفر التقارير ومصادقيتها.	3.12	0.88	66.80	مرتفعة
٢٤	هناك سياسات وإجراءات ملائمة لتطوير وتعديل الأنظمة المحاسبية بما في ذلك التغييرات في استخدام برامج الحاسوب و/ أو ملفات البيانات.	3.20	0.65	65.55	مرتفعة
٢٥	تستجيب الإداري بشكل مناسب وسريع للتوصيات حول الرقابة الداخلية والصادرة من دائرة التدقيق الداخلي، أو ديوان الرقابة الإدارية والمالية أو أية جهات رقابية أخرى.	3.00	1.10	60.10	متوسطة
٢٦	لدى الدائرة الحكومية آلية كافية لرفع تقارير إدارية حول الانحرافات عن الموازنة واتخاذ الإجراءات اللازمة.	3.12	0.88	60.21	مرتفعة
	الأنشطة الرقابية في دائرتك الحكومية	3.20	0.65	62.78	مرتفعة
	التأكد من وجود نظام رقابي فعال يحد من الفساد	3.10	0.55	63.45	مرتفعة

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.

وبتضح مما سبق:

- إن الأنشطة الرقابية في دائرتك الحكومية بنسبة (63.20%) وهذه تعد نسبة جيدة بشكل عام ولكي يتم تطويرها بشكل أفضل بحاجة إلى أن تقوم الإداري بشكل مناسب وسريع للتوصيات حول الرقابة الداخلية والصادرة من دائرة التدقيق الداخلي، أو ديوان الرقابة الإدارية والمالية أو أية جهات رقابية أخرى وهذا يدل على فعالية أداء المهام لدى الموظفين بحاجة إلى متابعة مستمرة.
- إن وجود جهاز رقابي فعال يحد من الفساد ونسبته (61.42%) وهذه نسبه جيدة وقد تفي بالغرض في الفترة الحالية ولكن عملية تطوير أداء الوزارات بحاجة تحسين في النسبة لكي تكون أفضل وذلك للحد من الفساد الذي يضر بالعمل في الوزارات أو الدوائر الحكومية وهذا يدعونا إلى تطوير التدريبات للعاملين على الرقابة في الوزارات بحيث يشمل المتابعة وتطوير نظام الاتصال والتواصل وكذلك تطوير السياسات والموارد البشرية للحد من انتشار الفساد.



الشكل (5) أعلى الفقرات التي حصلت على تقدير مرتفع

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (7).

سادساً: دور الرقابة الداخلية في كشف الاحتيال أو الفساد:

يتبين من دراسة بيانات الجدول (8) والشكل (6) إن درجة دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري في العراق تبعاً لمجال دور الرقابة الداخلية في كشف الاحتيال أو الفساد مرتفعة ونسبة (63.02%) وحصلت الفقرات (تتم إجراءات الرقابة في الوقت المناسب، تقوم كل إداري في الدائرة الحكومية بتوثيق وكتابة كل خطأ وإبلاغ المدقق الداخلي لتحديد أهميته، تستجيب الإداري بشكل مناسب وسريع للتوصيات حول الجهاز الرقابي والصادر من دائرة التدقيق الداخلي، تستجيب الإداري لها بشكل مناسب وسريع، هناك إشراف فعال من قبل الهيئات التشريعية والتنظيمية) على تقدير متوسط، أما بقية الفقرات فقد حصلت على تقدير مرتفع، المعدل العام للاستمارة دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري في العراق حصل على تقدير مرتفع (50.02%).

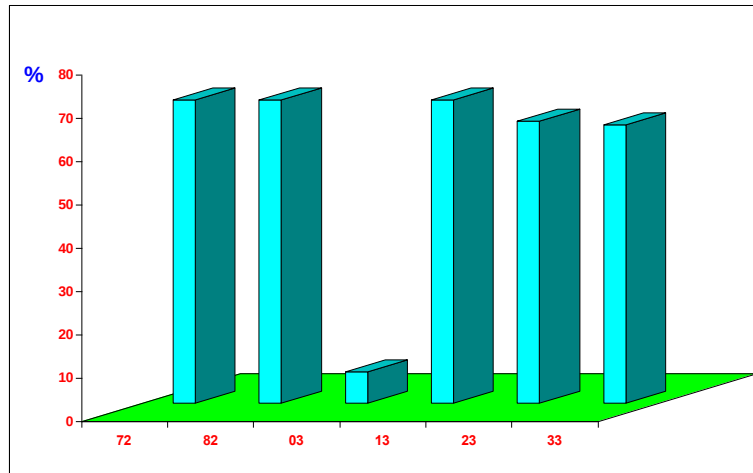
الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الاستبانة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(%)	التقدير
٢٧	يوجد لدى الرقابة الداخلية وعي كامل لدورها في اكتشاف الاحتيال أو الفساد.	3.44	0.88	70.11	مرتفعة
٢٨	تقوم الرقابة الداخلية بتحديد المؤشرات التي تدل على إمكانية وجود الاحتيال وآلية التعامل معها.	3.40	1.20	70.22	مرتفعة
٢٩	تتم إجراءات الرقابة في الوقت المناسب.	2.56	0.68	59.22	متوسطة
٣٠	تقوم الرقابة الداخلية بجمع أدلة التدقيق لإثبات الاحتيال.	3.52	1.05	٧٠.٢٢	مرتفعة
٣١	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التي تمكنه من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف.	3.10	1.03	70.23	مرتفعة
٣٢	تم رصد مخالفات قانونية من قبل موظفي الدائرة الحكومية عن طريق المدقق الداخلي وأحيلت إلى الجهات المختصة (النزاهة).	3.23	0.89	65.24	مرتفعة
٣٣	تقوم الرقابة الداخلية بمناقشة نتائج التدقيق الداخلي حول احتمالية وجود الاحتيال مع إداري المؤسسة.	3.12	0.85	64.40	مرتفعة
٣٤	تستجيب الإداري بشكل مناسب وسريع للتوصيات حول الرقابة الداخلية والصادرة من دائرة التدقيق الداخلي.	2.45	0.97	55.22	متوسطة
٣٥	هناك إشراف فعال من قبل الهيئات التشريعية والتنظيمية.	2.45	0.91	50.02	متوسطة
	دور الرقابة الداخلية في كشف الاحتيال أو الفساد	3.10	0.62	61.45	مرتفعة
	دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية في العراق	3.02	0.65	63.02	مرتفعة

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.

ويتضح مما سبق: إن دور الجهاز الرقابي في كشف الاحتيال أو الفساد بنسبة (62.88%) وهذه تعد نسبة جيدة بشكل عام ولكي يتم تطويرها بشكل أفضل بحاجة الإشراف الفعال من قبل الهيئات التشريعية والتنظيمية وأن تستجيب الإداري بشكل مناسب وسريع للتوصيات حول الجهاز الرقابي والصادرة من التدقيق الداخلي وأن توثيق الدوائر وكتابة كل خطأ وإبلاغ المدقق الداخلي لتحديد أهميته.

كما أن دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري في العراق ونسبتها (65.02%)، وهذا يدل على أن الجهاز الرقابي بحاجة إلى الكثير من التطوير لكي يتحسن الأداء بشكل أفضل مما هو عليه، فالعاملين بحاجة إلى التدريب على مهارات الجهاز الرقابي وإداري المخاطر وكذلك تحسين في الشعور بالرضا الوظيفي وكذلك الرقابة الالكترونية.



الشكل (6) أعلى الفقرات التي حصلت على تقدير مرتفع

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (8).

سابعاً: نتائج الفرضيات ومعامل ثبات مجالات الاستمارة:

- الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري في العراق بمجالاتها يعزى لمتغير المؤهل العلمي.

لفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way, ANOVA التي تظهر نتائجه في الجدول (9).

* دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$)

يتضح من دراسة بيانات الجدول (10) إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي الإداري في العراق بمجالاتها يعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك لأن الدلالة أكبر (0.05).

الجدول (9) اختبار تحليل التباين الأحادي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف)	الدلالة *
البيئة الرقابية	بين المجموعات	.002	1	.002	.012	.875
	داخل المجموعات	8.232	28	.203	-	-
	المجموع	8.235	29	-	-	-
سياسات وممارسات الموارد البشرية في الدائرة الحكومية	بين المجموعات	.124	1	.025	.222	.787
	داخل المجموعات	15.452	25	.227	-	-
	المجموع	14.002	26	-	-	-
تقييم المخاطر في الدائرة الحكومية	بين المجموعات	.054	1	.011	.123	.729
	داخل المجموعات	8.214	24	.305	-	-
	المجموع	5.211	28	-	-	-
الأنشطة الرقابية في دائرتك الحكومية	بين المجموعات	.055	1	.042	.102	.654
	داخل المجموعات	10.120	28	.402	-	-
	المجموع	10.002	29	-	-	-
التأكد من وجود نظام رقابي فعال يحد من الفساد	بين المجموعات	.124	1	.012	.005	.654
	داخل المجموعات	9.120	29	.304	-	-
	المجموع	10.124	30	-	-	-
دور الرقابة الداخلية في كشف الاحتيال أو الفساد	بين المجموعات	.120	1	.100	.125	.545
	داخل المجموعات	11.254	28	.403	-	-
	المجموع	9.100	29	-	-	-
دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية	بين المجموعات	.036	1	.025	.100	.525
	داخل المجموعات	9.231	28	.232	-	-
	المجموع	9.210	29	-	-	-

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.

- الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي والإداري في العراق بمجالاتها يعزى لمتغير سنوات الخبرة، ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way, ANOVA التي تظهر نتائجه في الجدول (10).

الجدول (10) اختبار تحليل التباين الأحادي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف)	الدلالة *
البيئة الرقابية	بين المجموعات	.138	1	.138	.461	.502
	داخل المجموعات	8.647	29	.298		
	المجموع	8.784	30			
سياسات وممارسات الموارد البشرية في الدائرة الحكومية	بين المجموعات	1.048	1	1.048	1.869	.182
	داخل المجموعات	16.267	29	.561		
	المجموع	17.316	30			
تقييم المخاطر في الدائرة الحكومية	بين المجموعات	.174	1	.174	.527	.474
	داخل المجموعات	9.578	29	.330		
	المجموع	9.752	30			
الأنشطة الرقابية في دائرتك الحكومية	بين المجموعات	.473	1	.473	1.160	.290
	داخل المجموعات	11.823	29	.408		
	المجموع	12.295	30			

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف)	الدلالة *
التأكد من وجود نظام رقابي فعال يحد من الفساد	بين المجموعات	.391	1	.391	1.178	.287
	داخل المجموعات	9.617	29	.332		
	المجموع	10.007	30			
دور الرقابة الداخلية في كشف الاحتيال او الفساد	بين المجموعات	.603	1	.603	1.517	.228
	داخل المجموعات	11.524	29	.397		
	المجموع	12.127	30			
دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية في العراق	بين المجموعات	.491	1	.491	1.449	.238
	داخل المجموعات	9.827	29	.339		
	المجموع	10.318	30			

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.

* دالة إحصائية عند مستوى $(a = 0.05)$

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات دور الجهاز الرقابي في تعزيز قدرات المؤسسة للحد من الفساد المالي والإداري في العراق بمجالاتها يعزى لمتغير سنوات الخبرة وذلك لأن الدلالة أكبر (0.05) .

وقد قام الباحث بتطوير أداة البحث (الاستبانة) بعد الاطلاع ادبيات الموضوع وآراء الموظفين المختصين، وقد تأكد الباحث من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من الزملاء والاختصاصيين في الرقابة، ولقد تم استخدام مقياس ليكرت، والجدول (11) يوضح ثبات مجالات الاستمارة.

الجدول (11) معامل ثبات مجالات الاستمارة

المجال	قيمة معامل الثبات
البيئة الرقابية	0.80
سياسات وممارسات الموارد البشرية في الدائرة الحكومية	0.87
تقييم المخاطر في الدائرة الحكومية	0.70
الأنشطة الرقابية في دائرتك الحكومية	0.90
التأكد من وجود نظام رقابي فعال يحد من الفساد	0.92
دور الجهاز الرقابي في كشف الاحتيال او الفساد	0.84
دور الجهاز الرقابي في الحد من الفساد في الدوائر الحكومية في العراق	0.89

المصدر: من واقع نتائج الاستبيان عام ٢٠٢٢.

يتضح من دراسة بيانات الجدول (11) أن معامل ثبات مجالات الاستمارة يتراوح ما بين (0.80) وحتى (0.90) ومعامل ثبات الاستمارة بشكل عام (0.92) وهو معامل ثبات جيد يفي بأغراض البحث.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. الرقابة التي يمارسها التدقيق والرقابة الداخلية أثرت على خلق بيئة من الشفافية وتحليل المخاطر ووضع ضوابط داخلية قوية وفعالة للمساهمة في الحد من الفساد المالي والإداري.

٢. للإداري العليا في الجهات الحكومية مسؤولية كبرى في وضع أطار عمل يتضمن مجموعة من القوانين والأنظمة والسياسات والممارسات التي تنظم عمل تلك الجهات، وبالتالي فإن أي حالة فساد تؤثر داخل تلك الوحدات تعد ضعف وإخفاق.
٣. إن السبب الأبرز في حدوث حالات الفساد المالي والإداري هو عدم وجود رؤيا ممنهجة لدى الإداري العليا لدى الجهات الحكومية لمواجهة نقاط الضعف التي تعاني منها، وبالتالي الافتقار إلى سياسات وخطط استراتيجية توضح المسار العام لمواجهة حالات الفساد المالي والإداري قبل حدوثها والتنوعية بها واتخاذ إجراءات صارمة في حال وقوعها.
٤. عن طريق الاستبيان تبين أنه يوجد تدقيق في البيئة الرقابية ولكن بنسبة (51.20%) وهذا لا يعد كافياً، إذ أنه يحتاج إلى تحسين بشكل أفضل مما هو موجود.
٥. تقييم المخاطر في الدائرة الحكومية بنسبة (66.75%) وهذه تعد نسبة جيدة بشكل عام وتحتاج إلى تحسين وتطوير في إداري المخاطر لدى المدراء والعاملين في الرقابة فتطوير قنوات الاتصال بين موظفي الرقابة يساهم في تقليل المخاطر.

ثانياً: التوصيات:

١. ينبغي وجود دليل استرشادي بمثابة اطار يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تعزز قدرات الجهات الخاضعة للرقابة للحد من وقائع الفساد ورصد وقوعها والتعامل معها في حال وقوعها بهدف ترسيخ السلوك المؤسسي القويم والمستدام واثاحة التوجيهات العامة وتحديد المسؤوليات ازاء وضع الضوابط واجراء التحقيقات عند اللزوم.
٢. ضرورة نشر الوعي بشأن أهمية الجهاز الرقابي وأساليبه وتقنياتها بين أوساط المهنيين والاكاديميين والباحثين والتوجيه بإجراء البحوث الميدانية المتعلقة بالرقابة الداخلية من واقع الشكاوي المقدمة الي المحاكم أو المرفوعة من قبل دوائر النزاهة وذلك بهدف تحديد تأثيرها المتوقع على كل من الشركة والأطراف ذات العلاقة.
٣. ينبغي في كل حالة يتم الكشف فيها عن الفساد المالي والإداري القيام بعملية مراجعة لتقييم مدى كفاية الضوابط الرقابية الداخلية في الجهة الحكومية للوقوف على حالات القصور في الرقابة الداخلية أو الضوابط الإجرائية التي ينبغي اتخاذها وعندما يقتضي الامر القيام بتحسينات ينبغي تنفيذ تلك التحسينات بأقصى سرعة ممكنة من قبل المدير المعني، كما ينبغي أن تقوم الإداري العليا بالإشراف على عمليتي التنفيذ والمتابعة للتأكد من انه تم الانتهاء من كافة الإجراءات.
٤. على إداري العليا في المؤسسة العمل على تبني التدريب المستمر للموظفين وفق خطة لتطوير أدائهم وزيادة قدراتهم على التعامل مع المتغيرات في بيئة العمل وخاصة ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات.
٥. ضرورة ادخال المدققين دورات متخصصة في مجال المحاسبة الإدارية حتى يتمكنوا من إجراء التحقيقات التي من شأنها أن توضح الأسباب الحقيقية وراء عدم اكتشاف حالات الفساد المالي والإداري حين وقوعها.
٦. يجب أن يتحمل الإداري المسؤولية في منع واكتشاف حالات الاحتيال والممارسات غير القانونية ولا يعفي المدقق من مسؤوليته بتقديم تأكيدات معقولة حول صحة الإجراءات وكذلك بتطوير إجراءاته وأدواته لكشف الاحتيال.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. الحسيني، صباح جليل، ٢٠١٨، دور الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في ترشيد الانفاق العام، مجلة الباحث، العدد ٢٧.
٢. حمزة، هدى، ٢٠٢٠، تنازع الاختصاص بين الأجهزة الرقابية في العراق على أعمال الإداري في العراق: دراسة مقارنة، وزارة التربية، مكتب المفتش العام.
٣. خضير، ارادن حاتم، ٢٠٢٠، أثر الابداع الاستراتيجي في الحد من مظاهر الفساد الإداري: دراسة تحليلية لأراء عينة من مدراء الشركة العامة لصناعة البطاريات، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
٤. الطائي، بشري مهدي صالح، محمد، ايمان شاكر، ٢٠١٧، متطلبات الرقابة المصرفية وأثرها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٢، العدد ٤٠.
٥. الطائي، رعد عبدالله، ٢٠١٥، تحليل العوامل المؤثرة في الفساد و صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة في الجهاز الإداري الحكومي في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس.
٦. عيد، غسان فيصل ونعمان، فاتن سعد، ٢٠١١، الفساد الإداري أسبابه – آثاره – سبل معالجته، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ١.
٧. العبيدي، محمد فلاح حسن وبرزان، صبيحة، ٢٠٢٠، الالتزام بمعايير الاستقلالية ISSAI10 وأثره على جودة أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، المجلد ١، العدد ١.
٨. العبيدي، محمد فلاح حسن وبرزان، صبيحة، ٢٠٢٠، دور معيار الشفافية والمساءلة ISSAI20 في تضيق فجوة أداء ديوان الرقابة المالية الاتحادي، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد ١٢، العدد ١.
٩. عزت، مها فاروق وسالم، عادل طالب، ٢٠٢٠، أهمية العوامل المؤثرة في الإصلاح الإداري لمواجهة الفساد: بحث تطبيقي، المجلة العراقية، المعهد الطبي التقني، المنصور، المجلد ٢، العدد ١٢.
١٠. الغريبان، فاطمة صالح وسعيد، صامد عبدالامير، ٢٠١٩، تكامل عمل أجهزة الرقابة الخارجية في العراق، مجلة الإداري والاقتصاد، العدد ١٢٢.
١١. الكروي، أسعد، ٢٠١٥، دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي (واقع ومعوقات): دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

12. Achim, A. & Chis, A., 2014, Financial Accounting Quality and Its Defining Charactersitics, Sea-Practical Application of Science, Vol. 2, No. 5.